

تقويم مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من
وجهة نظر معلمي العلوم ومشرفيها بمنطقة مكة المكرمة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التربية تخصص "المناهج وطرق تدريس العلوم"

إعداد الطالب

محمد علي أحمد الحفاشي الغامدي

٤٣٤٨٨٣٨٢

إشراف الدكتور

ناصر بن عبد الله الشهراني

أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم المشارك

مستخلص الدراسة

تقويم مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة

نظر معلمي العلوم ومشرفيها بمنطقة مكة المكرمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد قائمة بمتطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توافرها في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية، بالإضافة إلى التعرف على مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مناهج العلوم في المرحلة الابتدائية، ومدى أهمية متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توافرها في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية. وقد تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (٢٨٤) من معلمي ومشرفي مادة العلوم بمنطقة مكة المكرمة، تم اختيارها بأسلوب العينة العشوائية. وتم تطبيق أداة الدراسة والمتمثلة في استبانة للتعرف على مدى أهمية وتوافر متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توافرها في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (١٤٣٦ - ١٤٣٧) هـ. وقد أسفرت نتائج البحث على ما يلي: تحديد قائمة بمتطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توافرها في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية في المملكة العربية السعودية بـ (٦٠) مطلب موزعة على ستة مجالات، وكانت جميع متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توافرها في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية الواردة في أداة هذه الدراسة متطلبات لازمة بدرجة كبيرة بوزن نسبي قدره (٨٦,٣٤)٪، وكانت درجة توافرها مابين الضعيفة والمتوسطة بمتوسط بوزن نسبي قدره (٥٥,٢٧)٪، كما كانت جميع متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توافرها في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية الواردة في أداة هذه الدراسة مهمة بدرجة كبيرة. وجاء ترتيب مجالات متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توافرها في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمي ومشرفي مادة العلوم حول درجة أهمية أبعاد الاقتصاد المعرفي على النحو التالي: (المجال الاجتماعي) جاء في المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (٨٦,٣٤)٪، ثم (المجال المعرفي) في المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (٨٦,٣٣)٪، ثم (المجال الاقتصادي) في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٨٦,٠٠)٪، ثم (المجال التكنولوجي) في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٨٥,٩٦)٪، ثم (مجال الاتصال) في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (٨٣,٩٧)٪، وأخيراً (المجال البيئي) في المرتبة السادسة بوزن نسبي بلغ (٨٣,٥٥)٪، كما جاء ترتيب مجالات متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توافرها في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمي ومشرفي مادة العلوم حول درجة توافر أبعاد الاقتصاد المعرفي على النحو التالي: (مجال الاتصال) جاء في المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (٥٥,٢٧)٪، ثم (المجال الاجتماعي) في المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (٥١,٨٩)٪، ثم (المجال المعرفي) في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٥١,٧٢)٪، ثم (المجال البيئي) في

المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٥١,١٧٪)، ثم (المجال التكنولوجي) في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (٤٩,٩٦٪)، وأخيراً (المجال الاقتصادي) في المرتبة السادسة بوزن نسبي بلغ (٤٧,٩٦٪). كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة عينة الدراسة تجاه أهمية كلا من أبعاد (المجال المعرفي) و(المجال التكنولوجي) و(المجال الاقتصادي) تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي. كما أشارت النتائج أيضاً إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة عينة الدراسة تجاه درجة أهمية بعد (المجال البيئي) تبعاً لمتغير الدرجة العلمية، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة عينة الدراسة تجاه درجة أهمية أبعاد (المجال التكنولوجي) و(المجال الاقتصادي) و(مجال الاتصال) و(المجال البيئي) و(المجال الاجتماعي) تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، كما أشارت أيضاً إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة عينة الدراسة تجاه درجة توافر كلا من أبعاد (المجال المعرفي) و(المجال التكنولوجي) و(المجال الاقتصادي) و(المجال البيئي) و(المجال الاجتماعي) تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة عينة الدراسة على تجاه درجة توافر أبعاد (المجال المعرفي) و(المجال التكنولوجي) و(المجال الاقتصادي) و(مجال الاتصال) و(المجال الاجتماعي) تبعاً لمتغير الدرجة العلمية. وأثبتت أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة عينة الدراسة على مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. وفي ضوء هذه النتائج تم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات.

Abstract

Evaluation of Science Curriculum at the Elementary Stage in Light of the Requirements of Knowledge Economy from the Standpoint of Science Teachers and Supervisors in Makkah Region

This study aimed to determine a list of requirements to be met in knowledge economy in the science curriculum at the elementary level, and to identify to what extent these requirements are available in the knowledge-based economy in science curriculum at the elementary stage, and how important these knowledge economy requirements to be met are in science curriculum at the elementary stage. The descriptive approach was used in this study. The study sample consisted of (284) science teachers and supervisors randomly selected in Mecca. The study tool, a questionnaire, was applied to know how important and how available knowledge economy requirements to be met are in science curriculum in elementary school during the second semester of the academic year (1436- 1437H.). The research findings have resulted in the following: Identifying a list of the requirements of the knowledge economy, which should be available in elementary science curriculum in Saudi Arabia as (60) requirements in six areas. All the knowledge economy requirements to be met in the elementary science curriculum contained in this study tool were significantly needed, but the degree of availability was between weak and medium. All the knowledge economy requirements to be met in the elementary science curriculum contained in this study tool were significantly important. The order of these knowledge economy requirements upon the degree of importance of knowledge economy dimensions from the standpoint of science teachers and supervisors in Makkah came as follows: The (social domain) came first with a relative weight of (86.34%), the (cognitive domain) came second with a relative weight of (86.33%), the (economic domain) came third with a relative weight (86.00 %), the (technological domain) came fourth with a relative weight (85.96%), the (communication domain) came fifth with a relative weight (83.97%), and finally the (environmental domain) came sixth with a relative weight (83 0.55%). The order of these knowledge economy requirements domains to be met in the elementary science curriculum upon

the degree of how available knowledge economy dimensions are from the standpoint of science teachers and supervisors in Makkah came as follows: the (communication domain) came first with a relative weight (55.27%), the (social domain) came second with a relative weight of (51.89%), (the cognitive domain) came third with a relative weight (51.72%), the (environmental domain) came fourth with a relative weight (51.17%), the (technological domain) came fifth with a relative weight (49.96%), and finally the (economic domain) came sixth with a relative weight (47.96%). Results of the study also indicated that there are statistically significant differences between response means of the study sample towards the importance of dimensions of (cognitive domain), (technological domain) and (economic domain) according to the variable of occupational description. Results also showed that there are statistically significant differences between the response means of the study sample towards the importance of the dimension of the (environmental domain) upon the variable of academic degree. There are also statistically significant differences between response means of the study sample towards the importance of the dimensions of (technological domain), the (economic domain), the (communication domain), the (environmental domain), and the (social domain) upon the variable of years of experience. There are statistically significant differences between response means of the study sample towards the availability of the dimensions of the (cognitive domain), the (technological domain), the (economic domain), the (environmental domain), and the (social domain) upon the variable of occupational description. There are statistically significant differences between response means of the study sample towards the availability of the dimensions of the (cognitive domain), the (technological domain), the (economic domain), the (communication domain), and the (social domain) upon the variable of the academic degree. Results also showed that there are statistically significant differences between response means of the study sample towards the availability of knowledge economy requirements upon the variable of years of experience. In light of these findings a set of recommendations and proposals were presented.

تقويم مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمي العلوم ومشرفيها بمنطقة مكة المكرمة

المقدمة:

لقد أصبحت المناهج في عصر الاقتصاد المعرفي مختلفة في أهدافها ومحتواها، وقائمة على تقنيات الحاسوب والانترنت، واستراتيجيات التدريس المتمركزة حول المتعلم لزيادة قدرته على الإبداع والابتكار والتفكير وحل المشكلات مقترنة بقيم المواطنة الصالحة والإنسانية المتضامنة، وأصبح التقويم تقويمياً ذاتياً ينمي الإبداع لدى الطلاب، فزاد بمفهومة على المادة الدراسية وأنشطة العمليات العقلية الدنيا، وعلى المنهج أن يركز على خبرات التعلم الواقعية الحياتية للطلاب داخل المدرسة وخارجها، حتى يرتفع مستوى جودتها ويجب أن تتاح الفرصة لجميع الطلاب أن يتعلموا بالعمل، وأن يقيموا مشاريع استقصائية، وأن يطبقوا معارفهم على مشكلات حقيقية (الهاشمي والعزاوي ، ٢٠٠٧).

مشكلة الدراسة:

تحددت مشكلة البحث الحالي في أهمية تقويم مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمي العلوم ومشرفيها بمنطقة مكة المكرمة.

أسئلة الدراسة:

يحاول البحث الحالي الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١- ما متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي أن تتوافر في مناهج العلوم في المرحلة الابتدائية؟
- ٢- ما مدى أهمية متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي أن تتوافر في مناهج العلوم في المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمشرفين؟
- ٣- ما مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي أن تتوافر في مناهج العلوم في المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمشرفين؟

٤- هل توجد فروق دالة إحصائياً بين استجابات المعلمين والمشرفين على مدى أهمية متطلبات الاقتصاد المعرفي تعزى للمسمى الوظيفي وللدرجة العلمية وسنوات الخدمة؟

٥- هل توجد فروق دالة إحصائياً بين استجابات المعلمين والمشرفين على مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي التي حددتها الدراسة تعزى للمسمى الوظيفي وللدرجة العلمية وسنوات الخدمة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ١- تحديد قائمة بمتطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توافرها في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية.
- ٢- تعرف أهمية متطلبات الاقتصاد المعرفي في مناهج العلوم في المرحلة الابتدائية.
- ٣- تقييم مناهج العلوم في المرحلة الابتدائية في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمي العلوم ومشرفيها.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ١- يمكن أن يفيد الباحثين والقائمين على تخطيط المناهج وتطويرها بقائمة لمتطلبات الاقتصاد المعرفي.
- ٢- يمكن أن تساعد معلمي مشرفي ومخططي مناهج العلوم في الإلمام بمتطلبات الاقتصاد المعرفي.
- ٣- يمكن أن توجه نظر القائمين على تطوير المناهج على ضرورة توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي وتضمينها ضمن مناهج العلوم في المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

تقويم المنهج (Curriculum Evaluation):

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: "عملية منهجية منظمة لجمع المعلومات وإصدار الأحكام حول مدى تضمن مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية لمتطلبات الاقتصاد المعرفي وذلك من خلال استطلاع آراء معلمي العلوم ومشرفيها".

الاقتصاد المعرفي (Knowledge Economy) :

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: "حصول الطلاب على المعرفة من مصادرها المختلفة من خلال دراستهم لمناهج العلوم، وتطوير قدرتهم على توظيف هذه المعارف والمهارات مدى الحياة، وصولاً لمرحلة الابتكار والتجديد وتوليد معارف جديدة، وذلك لتحقيق التنمية في شتى المجالات والارتقاء بالتعليم، وتنقسم متطلبات الاقتصاد المعرفي إلى عدة مجالات: (المجال المعرفي، المجال التكنولوجي، المجال الاقتصادي، مجال الاتصال، المجال البيئي، المجال الاجتماعي، المجال الوطني)".

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ١- الحدود الموضوعية: مناهج العلوم للمرحلة الابتدائية.
- ٢- الحدود البشرية: معلمي ومشرفي مادة العلوم بالمرحلة الابتدائية بمدينة مكة المكرمة ومحافظة جدة.
- ٣- الحدود المكانية: الإدارة العامة للتعليم بمدينة مكة المكرمة والإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة.
- ٤- الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ.

الإطار النظري

المحور الأول: تقويم المناهج:

مفهوم تقويم المناهج :

يعد مفهوم تقويم المناهج من المفاهيم التي نالت كثيراً من الاهتمام في الأدبيات التربوية حيث يُعرّفه الدليم وآخرون (١٩٨٨) بأنه: "عملية قياسية تشخيصية وقائية علاجية هدفها الكشف عن مواطن الضعف ومواطن القوة بقصد تطوير عملية التعلم والتعليم" (ص. ٥٦).

كما عرّفه الشافعي وآخرون (١٩٩٦) بأنه: "عملية إصدار حكم على صلاحية المناهج الدراسية عن طريق تجميع البيانات الخاصة للحكم عليها، وتحليلها، وتفسيرها في ضوء معايير موضوعية تساعد على اتخاذ قرارات مناسبة بشأن المنهج" (ص. ٣٧٧).

ويرى الباحث من خلال استعراض التعريفات السابقة بأن تقويم المناهج هو: "عملية منهجية منظمة لجمع المعلومات وإصدار الأحكام حول مدى تضمن مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية لمتطلبات الاقتصاد المعرفي وذلك من خلال استطلاع آراء معلمي العلوم ومشرفيها".

أهمية تقويم المناهج :

تبرز أهمية التقويم في عدد من النقاط ذكرها خليفة (٢٠٠٧، ١٨٩) ومنها:

(١) يعد التقويم مهماً للمتعلمين؛ لأنه يلقي الضوء على مدى تحصيلهم للمواد الدراسية، ومدى التقدم الذي أحرزوه أولاً بأول.

(٢) يعد التقويم مهماً لدى المعلمين؛ فهو يلقي الضوء على كفاياتهم التدريسية، ويساعد على تحديد نقاط القوة وجوانب الضعف لديهم.

٣) للتقويم أهمية خاصة لدى الآباء؛ فعن طريقه يمكن التزود بمعلومات عن درجة التقدم الذي أحرزه أبنائهم وتوضيح جوانب القوة والقصور لديهم.

٤) يساعد التقويم في الحكم على قيمة الأهداف التعليمية التي تتبناها المدرسة، والتأكد من مراعاتها لخصائص المتعلم وطبيعته، ولفلسفة المجتمع وحاجاته، وطبيعة المادة الدراسية.

٥) بالتقويم يمكن الحكم على مدى فاعلية التجارب التربوية التي تطبقها الدولة على نطاق ضيق، وذلك قبل تعميمها على مستوى المجتمع.

٦) يمثل التقويم عملية غاية في الأهمية بالنسبة لمطوري المناهج؛ وذلك لأنه يعرفهم بفعالية البرامج الدراسية، إضافة إلى أنه يساعد مؤلفي الكتب الدراسية على تحسين مؤلفاتهم، كما يساعد وزارة التربية على اتخاذ القرارات الصائبة في ضوء المعلومات التي يقدمها عن الظروف التي تحيط بالعملية التعليمية.

الأهداف العامة لتقويم المناهج :

١) تُعد عملية تقويم المناهج عملية ضرورية للفرد والمجتمع، تشتمل على أسس المنهج وعناصره كافة، وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الوظائف والأهداف منها ما ذكره (الشبلي، ٢٠٠٠، ١٤٣):

٢) معرفة ما حققه التربويون من بناء للمنهج ومنفذين له، الأمر الذي يرفع من معنوياتهم من جهة، ويزودهم بمؤشرات يستطيعون بموجبها تخطيط عملهم اللاحق.

٣) التعرف إلى آثار المنهج لدى المتعلمين في ضوء الأهداف التربوية؛ الأمر الذي يساعد في تطوير المنهج.

٤) جمع البيانات التي تساعد متخذ القرار في اتخاذ موقف من المنهج تطويراً أو استمراراً أو إلغاء.

٥) تطوير أساليب التقييم وإجراءاته ونظريّاته نتيجة للخبرة المباشرة في الممارسة

أدوات تقييم المنهاج:

يعتمد تقييم المناهج بشكل أساسي على وسائل جمع المعلومات حول تنفيذه وتطبيقه في الميدان، وتتعدد أدوات تقييم المناهج وتختلف بتعدد واختلاف مصادر التقييم، ومن أهمها الملاحظة والمقابلات وقوائم الرصد والمناقشة والاختبارات والاستبانات أو استطلاعات الرأي.

المحور الثاني: الاقتصاد المعرفي:

مفهوم الاقتصاد المعرفي:

فقد عرّف مؤتمن الاقتصاد المعرفي (٢٠٠٣) بأنه: "الحصول على المعرفة وتوظيفها في مختلف جوانب الحياة، واستخدام التكنولوجيا وتوظيف البحث العلمي لمواجهة التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي ليصبح أكثر انسجاماً واتساقاً مع تحديات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

كما عرفه ترايل وكرمب (٢٠٠٤) بأنه: "الاقتصاد الذي يتعلق بالاستراتيجيات، وأساليب التعلم الحديثة، والموجودة في الدول المتقدمة، وكذلك المدارس الجيدة والحديثة، والمزودة بالتكنولوجيا والاتصالات الحديثة" (ص. ٦٢).

ومما سبق يعرف الباحث الاقتصاد المعرفي إجرائياً بأنه: "حصول الطلاب على المعرفة من مصادرها المختلفة من خلال دراستهم لمناهج العلوم، وتطوير قدرتهم على توظيف هذه المعارف والمهارات مدى الحياة، وصولاً لمرحلة الابتكار والتجديد وتوليد معارف جديدة، وذلك لتحقيق التنمية في شتى المجالات والارتقاء بالتعليم، وتنقسم متطلبات الاقتصاد المعرفي إلى عدة مجالات: (المجال المعرفي، المجال التكنولوجي، المجال الاقتصادي، مجال الاتصال، المجال البيئي، المجال الاجتماعي، المجال الوطني).

أهمية الاقتصاد المعرفي :

وقد ذكر (الهاشمي والعزاوي، ٢٠٠٧؛ الصافي وآخرون، ٢٠١٠) أن أهمية الاقتصاد المعرفي تبرز في النقاط التالية:

١. أنه يساعد على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في المجالات كلها دون حدود على المدى البعيد.
٢. يحقق التبادل الإلكتروني ويحدث التغيير في الوظائف القديمة، ويستحدث وظائف جديدة.
٣. يساعد المؤسسات على التطور والإبداع، والاستجابة لاحتياجات المستهلك.
٤. يحقق الاقتصاد المعرفي النواتج التعليمية المرغوبة والجوهرية.
٥. يؤثر في تحديد درجة النمو، وطبيعة الإنتاج، واتجاهات التوظيف للمهن المطلوبة، والمهارات التي ينبغي توافرها.

متطلبات الاقتصاد المعرفي :

تتحول دول العالم المتقدمة الآن من مرحلة الاقتصاد الصناعي إلى ما يسمى بمرحلة الاقتصاد المعرفي، وللنظم التي يمكنها أن توزع المعرفة بكفاءة دور مهم في هذه الاقتصاديات، كما أن للتعليم من جانب الأفراد والشركات دور حيوي في زيادة الإمكانيات الإنتاجية للتقنيات الجديدة والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وتأخذ السياسات الحكومية وخاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيات والصناعة والتعليم اهتماماً أكبر في تبني الاقتصاد المعرفي؛ الأمر الذي يحتاج إلى بنى تحتية، ونظم حوافز تشجع الاستثمار في مجال البحوث والتطوير والتدريب وإعادة هيكلة النظم التعليمية (إبراهيم، ٢٠٠٤؛ Yunus, 2001). كما أشار عدداً من الباحثين في الأدب التربوي على اختلاف آرائهم مثل: (إبراهيم، ٢٠٠٤؛ وفاروق، ٢٠٠٥) إلى بعض المستلزمات أو الأولويات أو المتطلبات للاقتصاد المعرفي التي تتلخص في النقاط التالية:

١. إعادة هيكلة الأنفاق العام وترشيده، وأجراء زيادة حاسمه في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداء من المدرسة الابتدائية، وصولاً إلى التعليم الجامعي، مع توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي.
٢. العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري، وتأهيل المعلم وأعداده بما يفي بالاحتياجات الحالية والمستقبلية. لذلك يتطلب الاقتصاد المعرفي موارد بشرية مؤهلة تتصف بمزايا رئيسية أهمها: مستوى عال من التعليم والتدريب، والحرص على النمو المهني والتعلم الذاتي المستمر، والقدرة على التواصل والإبداع، واتخاذ القرارات، والتحول من مهنة إلى أخرى، وتوظيف التقنية بنجاح.
٣. رفع مرتبات المعلمين، وتحسين ظروف العمل لهم. كما أن العبء التدريسي للمعلم ينبغي أن ينصب أساساً على التخصص الدقيق له؛ لضمان إعداد أفضل للطلاب وضمان درجة أداء أفضل للمعلم.
٤. تحسين محتوى المقررات الدراسية، مع ضرورة إعداد دليل عام لمنهج الاقتصاد المعرفي، وكفايات محورية لازمة له، مع الحاجة إلى التناسق الوثيق ما بين المهارات التي تُعلم في المدارس، وبين تلك المهارات المطلوبة في المؤسسات التي تتعامل مع مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

عناصر الاقتصاد المعرفي :

يتسم الاقتصاد المعرفي بعناصر عديدة تدعمه وتثبت وجوده ليبقى ضمن الاقتصاديات المتقدمة بما يتلاءم مع التقدم العلمي والتقني، ويتواكب مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد لخصها كلا من: (الهاشمي والعزاوي، ٢٠٠٧؛ والشمري والليثي، ٢٠٠٨؛ والقرني، ٢٠٠٩) فيما يلي:

١. البنية التحتية والمجتمعية الداعمة، والتي تتمثل بالكوادر المؤهلة والمدربة والتي تمتاز بالتقدم والرقي والازدهار والنمو نحو الأفضل، والتي تعتبر بمثابة الدعامه القوية للاقتصاد المعرفي.

٢. قوة بشرية مؤيدة، فالمجتمع هو أكبر قاعدة لدعم الاقتصاد المعرفي، فهو المستهلك لهذه المعرفة وهو المستفيد من ثمراتها؛ لذلك كلما كان تأكيد المجتمع على هذه الفوائد واستحسانه لنتائجها فإن مردودها سيكون ايجابياً من ناحية التقدم والإبداع والتطور.

٣. وجود مجتمع متعلم، وهذا يستوجب التركيز على مستوى التعليم والعمل على تدعيم التأهيل والتعليم المستمر وإقامة المراكز والمعاهد المؤهلة للنهوض بمستوى الكوادر الموجودة وزيادة الطلاب المتخرجين لضمان جيل من العاملين بشكل جيد ومؤهل للنهوض باقتصاد المعرفة.

٤. توفر منظومة بحث وتطوير فاعلة، تشكل إحدى المتطلبات الضرورية لاقتصاد المعرفة، وفي حال عدم توفرها، فإن ذلك يعني غياب التخطيط والتوجيه والتقويم والتطوير.

٥. تهيئة رأس المال البشري القادر على صناعة المعرفة، وامتلاكها وتوظيفها، وامتلاك القدرة على التساؤل والربط والتحليل، والابتكار والتطوير، والتركيب والتصميم.

أبعاد الاقتصاد المعرفي :

للاقتصاد المعرفي أهمية كبيرة في تحسين الحياة، إذ يرى الخبراء أن له أبعاداً مختلفة ومتشابكة يجب استغلالها كما ينبغي حتى لا نبقى في هامش المجتمع الدولي ومن أهم هذه الأبعاد ما ذكره كلاً من : (تركمانى، ٢٠٠٤؛ والقرني، ٢٠٠٩؛ و نور الدين، ٢٠١٠):

أولاً: **البعد التكنولوجي**: يتمثل هذا البعد في السرعة في تطور التكنولوجيا بشكل عام وتطور التكنولوجيا التي تدخل ضمن الاقتصاد المعرفي الحديث، وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالوسائط المعلوماتية، وتكييفها وتطويرها حسب الظروف الموضوعية لكل مجتمع.

ثانيًا: **البعد الاقتصادي**: إذ تعتبر المعلومة في الاقتصاد المعرفي هي السلعة والمصدر الرئيس للقيمة المضافة، وإيجاد فرص العمل، وترشيد الاقتصاد، وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده، ونشاطاته المختلفة يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.

ثالثًا: **البعد الاجتماعي**: وتظهر أهمية هذا البعد بأنه يختص بالمجتمع وبكل فئاته من أفراد ومنظماته ومنشأته، إذ يعني الاقتصاد المعرفي سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع، وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وأهميتها ودورها في الحياة اليومية للإنسان.

رابعًا: **البعد الثقافي**: إذ يعني الاقتصاد المعرفي إعطاء أهمية معتبرة للمعلومة والمعرفة، والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع، والعدالة في توزيع العلم والمعرفة، كما يعني نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

الاقتصاد المعرفي في مناهج العلوم :

الأنظمة التربوية في مختلف الدول على تعديل المناهج وتطويرها؛ لتحقيق مخرجات تعليمية تتسجم مع الاقتصاد المعرفي عن طريق إكساب الطلاب المهارات والاتجاهات، والقيم الضرورية لذلك، والتحول من المفهوم التقليدي للمنهج الذي يركز على المعلم بإعطائه الفرصة الأكبر داخل غرفة الصف، إلى المفهوم الحديث للمنهج الذي يركز على المتعلم بهدف إكسابه المعارف والخبرات، والمهارات من مصادر التعلم المتنوعة وتوظيفها في الحياة العملية، والتكيف داخل مجتمع الاقتصاد المعرفي، ومواكبة مستجداته، وتقنياته الحديثة وتحدياته. وتتضمن هذه المهارات ما ذكره (العمرى، ٢٠٠٤) :

- مهارات أساسية وتشمل: القراءة، والكتابة، والعمليات الحسابية، والعمليات الأساسية لتشغيل الحاسوب.

- مهارات الاتصال وتشمل: التعبير الشفوي والكتابي، ومهارات التقديم؛ لغايات الحوار والتفاوض، والإقناع والتأثير.
- مهارات التفكير وتشمل: مهارات معرفية مثل: التحليل، وحل المشكلات، وتقييم المواقف، والاقتراحات وتوظيفها، واتخاذ القرار، ومهارات فوق معرفية مثل: الضبط، والتوجيه، والموازنة.
- مهارات العمل الجماعي وتشمل: التعاون مع الآخرين، والعمل في فريق.
- مهارات جمع المعلومات وتشمل: تحديد المعلومات وجمعها، والموازنة، وتنظيمها، وعرضها.
- مهارات سلوكية وتشمل: التكيف مع المواقف، وتحمل المخاطر لأجل تكوين رؤية معينة والدفاع عنها، والاستقلالية، وتحمل المسؤولية، والابتكار والتجديد.

ويرى سماير (smyre, 2002) أن الاقتصاد المعرفي أدخل باباً واسعاً من التغيير في كل المجالات. ففي مجال التربية والتعليم نجد أن الاقتصاد المعرفي حول الموقف التعليمي التقليدي ليصبح ذا بيئات تعليمية متعددة منها: التعلم الفعال، وتبادل التعلم عن طريق الشبكة العنكبوتية، وتمركز التعلم حول احتياجات المجتمع.

إجراءات الدراسة

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، وبناءً على تساؤلات الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومشرفي مادة العلوم بمدينة مكة المكرمة ومحافظه جدة والبالغ عددهم (٩٥٠) معلماً و(٥٤) مشرفاً لمادة العلوم، حيث يصبح

إجمالي عددهم (١٠٠٤) حسب الإحصائيات العامة لإدارة التربية والتعليم بمدينة مكة المكرمة، ومحافظة جدة، للفصل الدراسي الثاني من العام ١٤٣٦ - ١٤٣٧ هـ.

عينة الدراسة:

تم استخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة، وقد تم تحديد حجم العينة الممثلة لمجتمع الدراسة في ضوء المعادلات الإحصائية المحددة للحد الأدنى المناسب لحجم العينة التي تمثل مجتمع الدراسة.

وبعد التطبيق الميداني لأداة الدراسة حصل الباحث على (٢٨٤) استجابة صالحة للتحليل الإحصائي أي بنسبة (٢٨,٣%) تقريباً من حجم المجتمع الكلي، وقد تم توزيع الاستبانة إلكترونياً على عينة الدراسة من خلال جوجل درايف (Google Drive)، وقد بلغت عدد الردود الإلكترونية (٢٩٣) استجابة، حيث استبعد الباحث عدداً من الاستجابات التي لم تتضمن الإجابة على عدد كثير من الأسئلة، ليصبح العدد الاجمالي للردود الإلكترونية الصالحة للتحليل (٢٨٤) استجابة.

أداة الدراسة ومراحل تصميمها:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة وأهدافها استخدم الباحث في الجانب الميداني الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقام الباحث بتصميم استبانة تشمل جميع الأبعاد التي تحقق الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، كما قام الباحث بإخضاع تلك الأداة للأسس العلمية في البناء واختبارات الصدق والثبات وفق ثلاث مراحل تتمثل فيما يلي:

المرحلة الأولى: بناء أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم الاستبانة وبنائها انطلاقاً من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وطبيعة البيانات والمعلومات المطلوب الحصول عليها، بعد القراءة المتأنية لما أتيج له من الأدبيات كما استفاد من آراء الخبراء والمختصين، وخبرات الباحث العلمية والعملية، وتم الانتهاء من تصميم أداة الدراسة بصورتها الأولية - حيث اشتملت على عدد

من المجالات وهي (المجال المعرفي، المجال التكنولوجي، المجال الاقتصادي، مجال الاتصال، المجال البيئي، المجال الاجتماعي، المجال الوطني)، وأصبح عدد العبارات (٧٦) عبارة، وتشتمل الأداة على البيانات الأولية وعدد من المجالات التي تغطي الدراسة كافة، وتجيب على تساؤلاتها وتحقق أهدافها.

المرحلة الثانية: التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة:

وذلك على النحو التالي:

أولاً: تقدير صدق الاستبانة

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، ومن أجل التحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) أجرى الباحث اختبارات الصدق التالية:

١ - صدق المحكمين:

إن الباحث في هذه المرحلة يتأكد من صدق أداة دراسته وأنها قادرة على قياس ما وضعت لقياسه من خلال عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المختصين وذوي الخبرة والكفاءة في مجالات البحث العلمي - وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء مرئياتهم حيال مدى وضوح ودقة صياغة العبارات التي تضمنتها الاستبانة، ومدى قياسها لما وضعت من أجل قياسه، ومدى مناسبتها للبعد الذي يضمها، فضلاً عن طلب إبداء النصح حول ما يرونه ضرورياً لتعديل صياغة بعض العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة مهمة في تطوير بناء الاستبانة، وقد أعاد الأستاذة المحكمين الاستبانة بعد أن دونوا عليها ملاحظاتهم ومقترحاتهم، ثم قام الباحث بتحليلها، وبناءً على نتائج التحليل ومعرفة مدى الاتفاق والاختلاف بينهم أجرى الباحث التعديلات اللازمة لبعض العبارات، بحيث تم حذف (١٦) عبارة، وإضافة عبارة واحدة، وتعديل الصياغة اللغوية ل (٦) عبارات، ونقل (٣) عبارات لا تنتمي للمجال، وكذلك دمج المجال الوطني ضمن المجال الاجتماعي - وقد بلغ عدد أسئلة الاستبانة في صورتها النهائية (٣) أسئلة خاصة بالبيانات

الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية)، إلى جانب (٦٠) عبارة موزعة على (٦) أبعاد تُجيب عن أسئلة الدراسة.

٢- صدق الاتساق الداخلي للأداة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها ميدانياً على عينة استطلاعية قوامها (٣٠) مفردة من مجتمع الدراسة وخارج عينتها، ومن ثم قام بحساب معامل ارتباط بيرسون "Pearson Correlation" للتعرف على مدى الصدق الداخلي للاستبانة.

وأظهرت النتائج أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) أو (٠,٠٥)، وجميعها قيم موجبة، مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي وارتباط الأبعاد بعباراتها بما يعكس درجة عالية من الصدق لعبارات أبعاد الاستبانة.

٣- الصدق البنائي (Structure Validity):

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لأداة الدراسة.

وتوصلت النتائج إلى أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للأداة مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) وجميعها قيم موجبة، مما يدل على صدق أبعاد أداة الدراسة، وبذلك تعتبر جميع أبعاد الأداة صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانياً: تقدير ثبات الاستبانة:

يعرف الثبات بأنه "درجة الاتساق في السمة موضوع القياس من مرة لأخرى فيما لو أعدنا تطبيق الأداة عدداً من المرات". إذ أن الثبات مهم للبحث حتى لا يحدث قصور في التحليل وبالتالي تنقص من قيمة البحث.

وللوقوف على ثبات أداة الدراسة قام الباحث بالاعتماد على بيانات عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) فرداً في حساب معامل الاتساق الداخلي لألفا كرونباخ.

وتوصلت النتائج إلى أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الاستبانة وكذلك قيمة معامل الثبات العام لأداة الدراسة تُعد قيم مقبولة لمدى ثبات أداة الدراسة، حيث يعد معامل الثبات مرتفعاً إذا بلغ (٠,٨٠) فأكثر، ومتوسطاً إذا تراوح بين (٠,٦٠-٠,٧٠)، ومنخفضاً إذا كان أقل من ذلك. (حسن، ٢٠٠٤م). الأمر الذي يشير إلى ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة الدراسة عند تطبيقها.

ونستخلص من نتائج اختبائي الصدق والثبات أن أداة القياس (الاستبانة) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة جيدة، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة.

المرحلة الثالثة: إخراج أداة الدراسة ووصفها:

اشتملت الاستبانة في صورتها النهائية على ما يلي:

أ- الجزء الأول: ويشتمل على البيانات الأولية:

وهي متغيرات مستقلة تم وضعها في مستوى قياس "اسمي أو ترتيبي"، واشتملت على البيانات الأولية (الشخصية والوظيفية) لأفراد عينة الدراسة وهي (المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الدرجة العلمية).

ب- الجزء الثاني: ويشتمل على الأبعاد الرئيسية المتعلقة بتقويم مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمي العلوم ومشرفيها بمنطقة مكة المكرمة، وهي متغيرات تابعة تم وضعها في مستوى قياس "فئوي"، وشملت ستة أبعاد على النحو التالي:

البعد الأول: المجال المعرفي، وقد احتوى هذا البعد على (١١) عبارة.

البعد الثاني: المجال التكنولوجي، وقد احتوى هذا البعد على (١١) عبارة.

- البعد الثالث: المجال الاقتصادي، وقد احتوى هذا البعد على (١١) عبارة.
- البعد الرابع: مجال الاتصال، وقد احتوى هذا البعد على (٨) عبارات.
- البعد الخامس: المجال البيئي، وقد احتوى هذا البعد على (٨) عبارات.
- البعد السادس: المجال الاجتماعي، وقد احتوى هذا البعد على (١١) عبارة.
- إجراءات التطبيق وجمع البيانات:

- بعد التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها، تم إعدادها في صورتها النهائية، وتم تطبيقها ميدانياً على أفراد عينة الدراسة الدراسة، وفقاً للإجراءات (الخطوات) التالية:
- الحصول على موافقة سعادة المشرف العلمي على الرسالة، على تطبيق أدواتها.
 - الحصول على موافقة كلية التربية بجامعة أم القرى، على تطبيق الأداة، وذلك من خلال الحصول على خطاب تسهيل مهمة الباحث، والموجه إلى إدارة التعليم بمدينة مكة المكرمة، وإدارة التعليم بمحافظة جدة.
 - الحصول على موافقة من إدارة التعليم بمدينة مكة المكرمة، وإدارة التعليم بمحافظة جدة، على تطبيق الأداة ميدانياً، من خلال الحصول على خطاب تسهيل مهمة الباحث والموجه إلى المدارس.
 - بدء تطبيق الأداة على مجتمع الدراسة، خلال الفصل الدراسي الثاني، من العام الدراسي (١٤٣٦/١٤٣٧هـ).
 - قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة الموجهة إلى عينة الدراسة من معلمي مادة العلوم ومشرفيها بمنطقة مكة المكرمة مستعيناً بموقع جوجل درايف (Google Drive).
 - واجه الباحث صعوبات كبيرة في تطبيق الاستبانات ومتابعتها، حيث تمت متابعتها بنفسه أو هاتفياً، مما تطلب المزيد من الجهد والحث على الاستجابة.
 - بلغ عدد الاستجابات المستلمة والصالحة للتحليل (٢٨٤) استجابة.

- قام الباحث بعد استكمال جمع الاستبانات بمراجعتها وتدقيقها استعداداً لإدخالها في الحاسب الآلي، ثم إجراء التحليل الإحصائي لها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، قام الباحث بترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وقد تم استخدام مقياس ليكرت ذو التدرج الخماسي، وبذلك تتضمن كل فقرة خمس درجات، وتعبّر درجات هذا المقياس عن مستويات متفاوتة من شدة الاتجاه، وتتراوح درجات المقياس من (١) إلى (٥) درجات، بحيث تمثل الدرجة (٥) أعلى الدرجات الإيجابية، والدرجة (١) تمثل أعلى الدرجات السلبية، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في أبعاد الدراسة، تم حساب المدى $(٥-١=٤)$ ، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي $(٤÷٥=٠,٨٠)$ بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

عرض نتائج الدراسة، وتفسيرها، ومناقشتها

أولاً: أهم النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة:

- تحديد متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توافرها في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية في المملكة العربية السعودية بـ (٦٠) مطلب موزعة على ستة مجالات هي: (المجال المعرفي، المجال التكنولوجي، المجال الاقتصادي، مجال الاتصال، المجال البيئي، المجال الاجتماعي).

- جميع متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توافرها في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية الواردة في أداة هذه الدراسة متطلبات مهمة بدرجة كبيرة، وكانت درجة توافرها ما بين الضعيفة والمتوسطة.

- جاء ترتيب مجالات متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توافرها في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمي ومشرفي مادة العلوم حول درجة أهمية أبعاد الاقتصاد المعرفي على النحو التالي: أن بعد (المجال الاجتماعي) جاء في المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (٨٦,٣٤٪)، ثم بعد (المجال المعرفي) في المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (٨٦,٣٣٪)، ثم بعد (المجال الاقتصادي) في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٨٦,٠٠٪)، ثم بعد (المجال التكنولوجي) في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٨٥,٩٦٪)، ثم بعد (مجال الاتصال) في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (٨٣,٩٧٪)، وأخيراً بعد (المجال البيئي) في المرتبة السادسة بوزن نسبي بلغ (٨٣,٥٥٪).

- جاء ترتيب مجالات متطلبات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي توافرها في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمي ومشرفي مادة العلوم حول درجة توافرها بأبعاد الاقتصاد المعرفي على النحو التالي: أن بعد (مجال الاتصال)، جاء في المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (٥٥,٢٧٪)، ثم بعد (المجال الاجتماعي) في المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (٥١,٨٩٪)، ثم بعد (المجال المعرفي) في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٥١,٧٢٪)، ثم بعد (المجال البيئي) في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (٥١,١٧٪)، ثم بعد (المجال التكنولوجي) في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (٤٩,٩٦٪)، وأخيراً بعد (المجال الاقتصادي) في المرتبة السادسة بوزن نسبي بلغ (٤٧,٩٦٪).

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى أهمية كلا من أبعاد (المجال المعرفي) و(المجال التكنولوجي) و(المجال الاقتصادي) تعزى إلى المسمى الوظيفي، وأن الفروق جاءت لصالح أفراد عينة الدراسة من المشرفين التربويين.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى أهمية بعد (المجال البيئي) تعزى إلى الدرجة العلمية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى أهمية أبعاد (المجال التكنولوجي) و(المجال الاقتصادي) و(مجال الاتصال) و(المجال البيئي) و(المجال الاجتماعي) تعزى إلى سنوات الخبرة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توافر كلا من أبعاد (المجال المعرفي) و(المجال التكنولوجي) و(المجال الاقتصادي) و(المجال البيئي) و(المجال الاجتماعي) تعزى إلى المسمى الوظيفي، وأن الفروق جاءت لصالح أفراد عينة الدراسة من المعلمين.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توافر أبعاد (المجال المعرفي) و(المجال التكنولوجي) و(المجال الاقتصادي) و(مجال الاتصال) و(المجال الاجتماعي) تعزى إلى الدرجة العلمية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي تعزى إلى سنوات الخبرة.

ثالثاً: التوصيات:

- في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة تم التوصل لعدد من التوصيات على النحو التالي:
- الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية لتبصير القائمين على بناء مناهج العلوم أهمية تضمين متطلبات الاقتصاد المعرفي في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية.
- زيادة تدعيم مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية بالمجال المعرفي خاصة في جوانب الإبداع والابتكار.
- ضرورة الاهتمام بمهارات ما وراء المعرفة وتضمينها بمناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية، ومن أهمها: التخطيط، والمراقبة والضبط والتحكم، والتقييم.

- أثناء مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية بمتطلبات الاقتصاد المعرفي، ومعالجة الضعف الحاصل في بعض المجالات بما يحقق أهداف تطوير مناهج العلوم.
رابعاً: مقترحات لدراسات مستقبلية:
- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية على مناهج العلوم بالمرحلة المتوسطة والثانوية.
- إجراء دراسة لمقارنة محتوى مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية مع محتوى مناهج العلوم في دول آخر في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي.
- إجراء دراسة حول أسباب ضعف وقلة توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في مناهج العلوم بالمرحلة الابتدائية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم، يوسف بن حمد (٢٠٠٤). التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

تركمانى، عبدالله (٢٠٠٤). مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي. مجلة الحوار.

خليفة، حسن (٢٠٠٧). المنهج المدرسي المعاصر، مكتبة الرشد ، الرياض .

الدليم، فهد عبد الله وآخرون (١٩٨٨). مبادئ القياس والتقويم في البيئة الإسلامية، مكة، مكتبة الطالب الجامعي.

الشمري، هاشم، والليثي، ناديا (٢٠٠٨). الاقتصاد المعرفي، مكتبة دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

علوان، عامر بن إبراهيم؛ وحמיד، أكرم بن جاسم؛ وصالح، منير بن فخري؛ وعلي، عياد بن حسين (٢٠١١). الكفايات التدريسية وتقنيات التدريس مفاهيم وتطبيقات. عمان: دار اليازوري.

عليان، ربحي بن مصطفى. (٢٠٠٨). ادراة المعرفة. عمان: دار صفاء.

عليان، ربحي مصطفى (٢٠١٢). اقتصاد المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

العمري، صالح محمد أمين (٢٠٠٤). تدريس الجغرافيا وفق رؤية الاقتصاد المعرفي" النظرية، الزرقاء.

فاروق، عبد الخالق (٢٠٠٥). اقتصاد المعرفة في العالم العربي: مشكلاته وأفق تطوره. دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي.

القرني، علي حسن (٢٠٠٩). متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة: تصور مقترح، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

مؤتمن، منى (٢٠٠٣). دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي، رسالة المعلم، عمان ٤٣ (١) ١٢-١٤.

نور الدين، عصام (٢٠١٠). إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

نور، زهرة (٢٠١٣). تحليل وتقويم محتوى كتاب العلوم العامة للصف الخامس الأساسي في ضوء المعايير من وجهة نظر معلمي العلوم للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

الهاشمي، عبد الرحمن؛ العزاوي، فائزة أحمد. (٢٠٠٧). المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان: دار المسيرة.

Yunus, Aida Suraya muhammed.(2001). Education Reforms in Malaysia.(ERIC Reports- Descriptive No. ED464406).